المليون لاجىء. وأُعتبر عدد اللاجئين في لبنان رقماً عالياً نسبة الى أرقام اللاجئين في سائر الدول العربية. فالنسبة الكبرى كانت في الاردن، فلبنان، فسوريا؛ واما في سائر الاقطار العربية، فالهجرة كانت اما ضئيلة العدد نسبياً كما كانت في العراق، فمصر، فدول المغرب، أو هجرة عمل (كالهجرة الى دول الخليج لاحقاً والتي كانت تعتبر مؤقتة).

○ كان طبيعياً ان يتأثر لبنان بنسبة عدد اللاجئين على أرضه أكثر من سواه، وذلك لصغر مساحته، أولاً، ولكونه كان يشكو، في تلك المرحلة، من نقص في فرص العمل لأبنائه، ثانياً، وللتوزيع الديمغرافي طائفياً بين أبنائه، ثالثاً، فالفلسطينيون ينتمي ٩٠ بالمئة منهم الى الطائفة السنية، وبالنسبة الى تعداد الشعب اللبناني، فيبلغ هؤلاء نحو ١٠ بالمئة من مجموعه. وما كان لهذا الموضوع أثر في البداية، انما ظهر أثره ببروز العامل الطائفي مع تصاعد وتيرة الحرب الأهلية.

○ طغت، في المرحلة الاولى، مشاعر الاخوة والانسانية على ما عداها في مواقف اللبنانيين جميعاً من اخوانهم اللاجئين. ومن الادلة على ذلك انه ما من اعتراض كان حول اقامة عدد من المخيمات في وسط المناطق المسيحية، وقد أقيم بعضها على أراضٍ تملكها رهبانيات، كما توزّعت المخيمات ـ بحكم الصدف وطبيعة التجمعات ـ في مختلف أنحاء لبنان.

○ تمّ الاتفاق بين الجمهورية اللبنانية ووكالة الغوث (اونروا) على ان تتولّى الاخيرة شؤون اللاجئين الاقتصادية والمعيشية، وذلك أسوة بما كان يجرى في الدول العربية الأخرى.

كان لا بدّ من استحداث مرجعية لبنانية رسمية مسؤولة عن وجود الفلسطينيين اللاجئين. وقد تأخر وجود هذه المرجعية حتى نهاية عقد الخمسينات عندما صدر المرسوم الاشتراعي الرقم ٤٢ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٣٠، قضى باستحداث «ادارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في وزارة الداخلية». وفي التاريخ عينه، صدر مرسوم جمهوري يحمل الرقم ٩٢٧، حدّد صلاحيات هذه الادارة، ولا يوجد ـ سوى هذين المرسومين ـ في ملفات الحكومات المتعاقبة في لبنان، حتى يومنا هذا، أية قوانين رسمية أو أنظمة، من شأنها ان تعمل على توضيح العلاقة القانونية بين اللاجىء والدولة المضيفة، أي لبنان[٦].

○ تبرز مشكلة النقص على الصعيدين القانوني والتنظيمي أكثر، عندما يتّضح ان عمل «ادارة الشؤون» يقتصر على اصدار وثائق الاحوال الشخصية استناداً الى ملفات (اونروا) ووثائقها. واما سائر العلاقات التي من شأنها ان توضح ما لهذا اللاجىء من حقوق على الدولة المضيفة، وما عليه من واجبات تجاهها، فلا وجود لسند قانوني لها[٧]. ولا يخفى ما لهذا الامر من مضاعفات على مدى أكثر من أربعين عاماً كانت حافلة بالاحداث والتطوّرات.

○ تقوم نظرية تعامل الدول العربية كلها مع الوجود الفلسطيني على أراضيها، على ان هذا الوجود مؤقت حتى يعود اللاجئون الى ديارهم، والفلسطينيون أنفسهم أكثر تمسّكاً بهذه «النظرية»، غير ان الفروق في الممارسات تختلف اختلافاً شاسعاً من دولة الى أخرى. وباستثناء الاردن الذي كان له وضع سياسي معيّن أثر توحيد الضفتين، وقام بمنح الجنسية الاردنية لمن شاء، فان الدول العربية أصدرت تشريعات متفاوتة لتنظيم الوجود الفلسطيني على أراضيها. ففي سوريا يتمتع الفلسطيني بكامل الحقوق المدنية التي يتمتع بها السوري، مع احتفاظه بهويته الفلسطينية، هذا فضلاً عن تنشئة الأجيال الصاعدة ـ السورية والفلسطينية على حدّ سواء ـ على الاهداف القومية الواحدة. وتأتي بقية الدول، بدرجات متفاوتة، في توضيح حقوق الفلسطيني وواجباته قانونياً وعملياً، في